فضيحة الـ 500 ريال والهدر التريليوني: هندسة التفقير وإعادة تدوير الجباية في مملكة الخوف

أولاً: مهزلة الـ 500 ريال ومصيدة "التبرع من جيب المواطن"

حين تخرج السلطة بقرار منح 500 ريال شهرياً، ثم تتزامن مع رفع أسعار الكهرباء والماء ومستحقات المرافق والضرائب، فإننا ليس أمام "مكرمة"، بل أمام عملية سطو منظمة:

قيمة الـ 500 ريال في الواقع: لا تشتري وجبة عشاء في مطعم عادي ولا تعبيء خزان سيارة لمرتين، تعادل 16 ريالاً في اليوم. ما تأخذه الدولة باليد الأخرى: فواتير كهرباء صيفية للمواطن تتجاوز 1,000 ريال، بنزين يخضع لأسعار تزيد 400% عن الماضي، ضريبة قيمة مضافة بـ 15% تأكل راتب الموظف قبل أن يقبضه، ورسوم منصات وساهر ومخالفات. الصافي: خسارة شهرية صافية لا تقل عن 3,500 إلى 4,000 ريال من جيب العائلة، يعوضونها بـ 500 ريال هزيلة، ثم يطالبون الشعب بالتصفيق وشكر الحاكم!

ثانياً: الحصيلة الكاملة للهدر المالي (ما يقارب 1.6 تريليون دولار كحد أدنى معلن)

حين نحسب الأموال التي أُحرقت خارج سيادة الوطن ومصلحة شعبه، فإن الرقم يتجاوز التريليون ونصف دولار (نحو 6 تريليونات ريال سعودي)، وهي فقط المبالغ التي استطاعت الصحافة العالمية والتقارير الاستقصائية توثيقها وكشفها، بينما تعج خزائن الديوان الملكي بمليارات ومليارات أُخرى مهدرة في السراديب المظلمة وتحت بند "المصروفات السيادية السرية" التي لا تجرؤ أي جهة على سؤالها:

1. حزمة ترامب والصفقات الأمريكية الكبرى (1 تريليون دولار):

- مثل) الأمريكية التحتية البنية في الاستثماري والضخ التسليح وصفقات والتعهدات الالتزامات بلاكستون وبوينغ) لإيجاد وظائف للأمريكيين بأموال الشعب السعودي، مضافاً إليها 2 مليار دولار لصندوق جاريد كوشنير.

2. استنزاف حرب اليمن (250 مليار دولار):

- المنشآت وتعويضات ،الباتريوت وبطاريات ،الطائرات وصيانة ،بالذخائر سنوات استمرت عبثية حروب النفطية المستهدفة، دون تحقيق أي نصر عسكري أو سياسي.

3. الصفقات الفرنسية والأوروبية (100 مليار دولار):

- بمليارات استشارية وعقود ضخمة تسليح صفقات عبر والفرنسي الأوروبي الدبلوماسي الصمت شراء الدولارات لتطوير العلا ودعم الاقتصاد الفرنسي وتوتال وإيرباص.

4. مغامرات الصندوق السيادي الخاسرة (160 مليار دولار):

- تراجعت التي الخيالية "نيوم" وتصاميم ،وورك وي ،لوسيد ،"بنك سوفت" في مليارية خسائر وتَقَلّصت إلى أجزاء ضئيلة لعدم الجدوى.

5. قطاع الألعاب الإلكترونية الضخم (38 مليار دولار):

- ألعاب شركات على فلكية مليارية واستحواذات (Savvy Games Group) "للألعاب سافي" مجموعة تأسيس الهواتف مثل (Scopely) وغيرها دون أي عائد معيشي للمواطن.

6. غسيل السمعة الرياضي والترفيهي (30 مليار دولار):

- بمئات (WWE) الاستعراضية المصارعة استضافة عقود ،نيوكاسل نادي شراء ،"LIV Golf" بطولات الملايين، مبالغ فلكية لنجوم الكرة الأجانب، ومواسم الترفيه وحفلات "مدل بيست" وجلب المشاهير بملايين الدولارات للعرض الواحد.

7. البذخ الشخصي الفاحش ورحلات القصور والاستئجار (3.5 مليار دولار):

- لوحة ،(دولار مليون 300) فرنسا في عشر الرابع لويس قصر ،(دولار مليون 550) "سيرين" يخت دافنشي (450 مليون دولار)، نفقات عطلات طنجة المتكررة في المغرب (حيث تُستأجر مئات الفنادق الفاخرة وأكثر من 450 سيارة مرسيدس فارهة بملايين الدولارات يومياً لوفد الحاشية)، استئجار جزر المالديف بالكامل، وأساطيل الطائرات الخاصة.

ثالثاً: الحسبة الصادمة (ماذا تعني هذه الـ 6 تريليونات لكل مواطن؟)

إذا قسّمنا مبلغ 6 تريليونات ريال على عدد المواطنين (19 مليون نسمة) وعدد الأسر (3.8 مليون أسرة):

نصيب الفرد المواطن كاش: ~312,600 ريال لكل مواطن (حتى الرضيع). نصيب الأسرة الواحدة (5 أفراد): ~1,563,000 ريال (أكثر من مليون ونصف المليون ريال كاش) لكل عائلة سعودية!

لو أن هذه الأموال استُثمرت تنموياً لصالح الشعب:

1. أزمة الإيجارات والسكن تنتهي للأبد: بناء 3.8 مليون فيلا سكنية فاخرة مجاناً وتمليكها لكل أسرة سعودية دون قروض بنكية تنهب نصف الراتب.

2. راتب رفاه دائم مدى الحياة: وضع هذا المبلغ في صندوق سيادي محلي بعائد تحفظي 5%، ليدرّ 297 مليار ريال سنوياً، توزع كـ 6,512 ريالاً إضافية شهرياً كراتب رفاه دائم لكل عائلة مدى الحياة، ودون عمل وبدون مساس بأصل الثروة.

3. تصفير الضرائب والخدمات: إلغاء ضريبة الـ 15% التي أفقرت التجار والمواطنين، وتثبيت البنزين والكهرباء والماء بأسعار رمزية مجانية تليق بأكبر دولة منتجة للنفط في العالم.

رابعاً: الخلاصة الحقوقية والسياسية

إن مقارنة بسيطة بين تريليونات الدولارات التي تُهدر بلا حساب على ترامب، وقصور طنجة، ومصارعة الـ WWE، والحاكم ويخوت، والضرائب الفواتير وطأة تحت يئن مواطن على بها تّمنُي هزلية ريال 500 وبين تكشف الوجه الحقيقي لهذا النظام:

حكم فردي مطلق يحول الثروة الوطنية إلى ملكية خاصة، ويمارس سياسة التجفيف المالي الممنهج ضد شعبه، ليُبقي المواطن رهينةً دائمة بين لهيب الأسعار وضعف المدخول، بينما تُبعثر ثروات الوطن في الخارج لشراء الشرعية وفي الداخل لرعاية البذخ ومهرجانات الرفاهية الاستعراضية.

فهل يمكن لنظام يُدير وطناً بهذا الحجم بعقلية العزبة الخاصة، وبهذا الاستهتار بمستقبل أجياله، أن يستمر طويلاً؟

عدالة ا والتاريخ والواقع يقولان بصوتٍ عالي: لا.

فالشعوب التي تُمارس بحقها سياسات التجويع والجباية المبرمجة لا يمكن أن تستكين للأبد، وحتمية السقوط تتخلق في كل فاتورة كهرباء جديدة وفي كل ريال مسلوب من لقمة العيش.